همزة الوصل

نشرية داخلية تصدرها مؤسسة الأرشيف

السنة الأولى 2003

العدد 0

العنوان : 6 شارع حسان بن ثعلبة الحكام بئر خادم
ص.ب. 38 بئر خادم
الهاتف : (021) 54 . 16 . 20 / 21
الفاكس : (021) 54 . 16 . 19
الموقع الإلكتروني : www.archives-dgan.gov.dz
البريد الإلكتروني : dganean@mail.wissal.dz

1. التقديم للسيد الأمين العام لرئاسة الجمهورية
2. ماذا تعرف عن مؤسسة الأرشيف الوطني صفحة 01
3. التشريع الجزائري في ميدان الأرشيف صفحة 06
4. مهام الأرشيف الوطني صفحة 07
5. المجلس الدولي للأرشيف صفحة 09
6. النشاطات الثقافية صفحة 12
6. 1 - الملتقى العربي حول تكنولوجيات المعلومات صفحة 14
6. 2 - اليوم الدراسي حول تعميم استعمال بطاقة التشخيص صفحة 17
6. 3 - النشاطات العلمية لمؤسسة الأرشيف الوطني صفحة 21
1.3.6 عملية التشخيص صفحة 21
6. 4- نشاطات التكوين و التفتيش صفحة 24
7. النشاطات المختلفة صفحة 27
8. الذاكرة الوطنية صفحة 29

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

يطيب لي أن أقدم لهذا العدد التجريبي من نشرية مؤسسة الأرشيف الوطني والتي ستصدر تباعا تحت عنوان "همزة الوصل":

لقد كان الأرشيفيون وكل من يهتم بالوثائق في حاجة إلى الاتصال فيما بينهم وأيضا إلى توثيق الصلة بالمؤسسة الوطنية للأرشيف، بما يخدم بحق هذا القطاع الهام من النشاط العمومي الوطني، وبما يحسس كل المتعاملين مع الأرشيف، بضرورة النهوض بالأرشيف والتسليم بأن الوثيقة أحسن شاهد على النشاط الاجتماعي والسياسي الثقافي والاقتصادي للأمم.

لذا وجب العمل على بذل كل الجهود حتى لا تفقد ذاكرة الأمة، فعمل الأرشيفيين في هذا المجال أساسي وحيوي، إذ لا ترقى الأمم إلا برصيدها الوثائقي الذي يشكل منهل أمجادها ودليل عظمتها والسراج الذي ينير طريقها.

من جهة ثانية تطمح هذه النشرية إلى أن تكون أداة إعلامية وتكوينية، تتضمن تجارب واقتراحات الأرشيفيين، وكذا ممارستهم لمهنتهم

والوقوف على ما يجري في دور الأرشيف في العالم. وهذا كله من شأنه أن يرفع من المستوى العلم الأرشيفيين فضلا عن أن النشرة تبقى منبرا للرأي حتى ينشأ حوار مثمر ومستمر بين مؤسسة الأرشيف الوطني وكل الأرشيفيين أينما وجدوا.

إن الجميع مدعو للمساهمة في إثراء هذه النشرة التي هي في خدمة الأرشيفيين و تريد أن تكون مرآة تعكس بصدق جميع النشاطات، وكذلك مرشدا يستجيب لكل انشغالات الأرشيفيين سواء تعلق الأمر بالمهنة أو بتحسين الأداء أو بترقية الخدمة العمومية التي تقدمها مؤسسة الأرشيف الوطني.

لذلك فإن الأمل معقود على أن تصبح هذه النشرة جزءا من الحياة اليومية للأرشيفيين.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد والعباد.

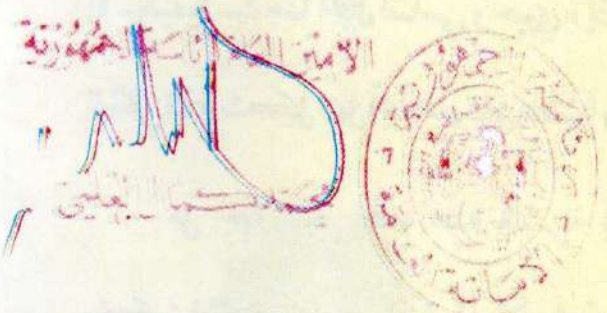

تتكون مؤسسة الأرشيف الوطني من:

1. **المديرية العامة للأرشيف الوطني:** وهي إدارة مركزية أحدثت بموجب المرسوم رقم 88/45 الصادر في 01 مارس 1988.
2. **المركز الوطني للأرشيف:** و هو مؤسسة عمومية ذا طابع إداري و اختصاص علمي و ثقافي أنشئ بموجب المرسوم رقم 11/87 الصادر في 06 جانفي 1987.

تعتبر البناية التي تضم الأرشيف الوطني، من الناحية المعمارية والجمالية معلما وطنيا متميزا، قام بتصميمه المعماري الجزائري المرحوم عبد الرحمن بوشامة، الذي وضع فيه كل الخصائص التي تميز الفن المعماري الإسلامي و المغاربي الأصيل، مازجا إياها بلمسات لطيفة من الفن المعماري الحديث، فجاء البناء في تنسيق رائع يشع على محيطه بنفحة ترسخ القدم في الماضي المجيد و توجهها نحو المستقبل

تقديم مؤسسة الأرشيف الوطني

تتكون البناية من 9 طوابق تضم 64 مخزنا للأرشيف تبلغ فيها سعة التخزين 70 كيلومترا طوليا بـ 13168 مترا مربعا كمساحة من بين إجمالي يبلغ22712 مترا مربعا. كما تحتوي البناية على مرافق للجمهور منها قاعة مطالعة و قاعة محاضرات تسع 150 مقعدا و قاعة للمعارض.

أما من الناحية التقنية فان البناية مجهزة بمكاتب تقنية تتماشى و المقاييس الدولية، و تتمثل في:

قاعة الفرز ، ورشة ترميم الوثائق، ورشة التجليد الفني، ورشة التجليد الصناعي، محطة تنظيف بواسطة الدخان ، قاعة الأعلام الألي، مطبعة ، مخبر التصوير، مخبر ميكروفيلم (التصوير المصغر).

كما تجدر الإشارة إلى أن المؤسسة الوطنية للأرشيف تملك ملحقة مخصصة لاستقبال و حفظ الأرشيف المؤقت ، وتحتوي على مخازن و تجهيزات لوقاية الأرشيف من الغبار و تنظيفه من العناصر المضرة التي قد علقت به . و هو مركز معد لاستقبال الأرشيف المؤقت التابع للإدارات المركزية.

قاعة الفرز

قاعة التجليد الفني

قاعة الإعلام الآلي

كما تضم المؤسسة ،الأرشيف السمعي البصري التابع للتلفزة الوطنية والخاص بفترة ما بعد الاستقلال ،و هو الآن في حالة ترتيب و تصنيف، و كذا الشأن بالنسبة لبعض أرشيف وزارة الدفاع الوطني والخاص بالثورة التحريرية.

و للمؤسسة الوطنية رصيد هام من الأرشيف المصور من نوع أفلام 35 مم 16 مم ، و مجموعة كبيرة من التسجيلات الصوتية المختلفة ، والصور الفوتوغرافية

قاعة التصوير المصغر

قاعة التصوير

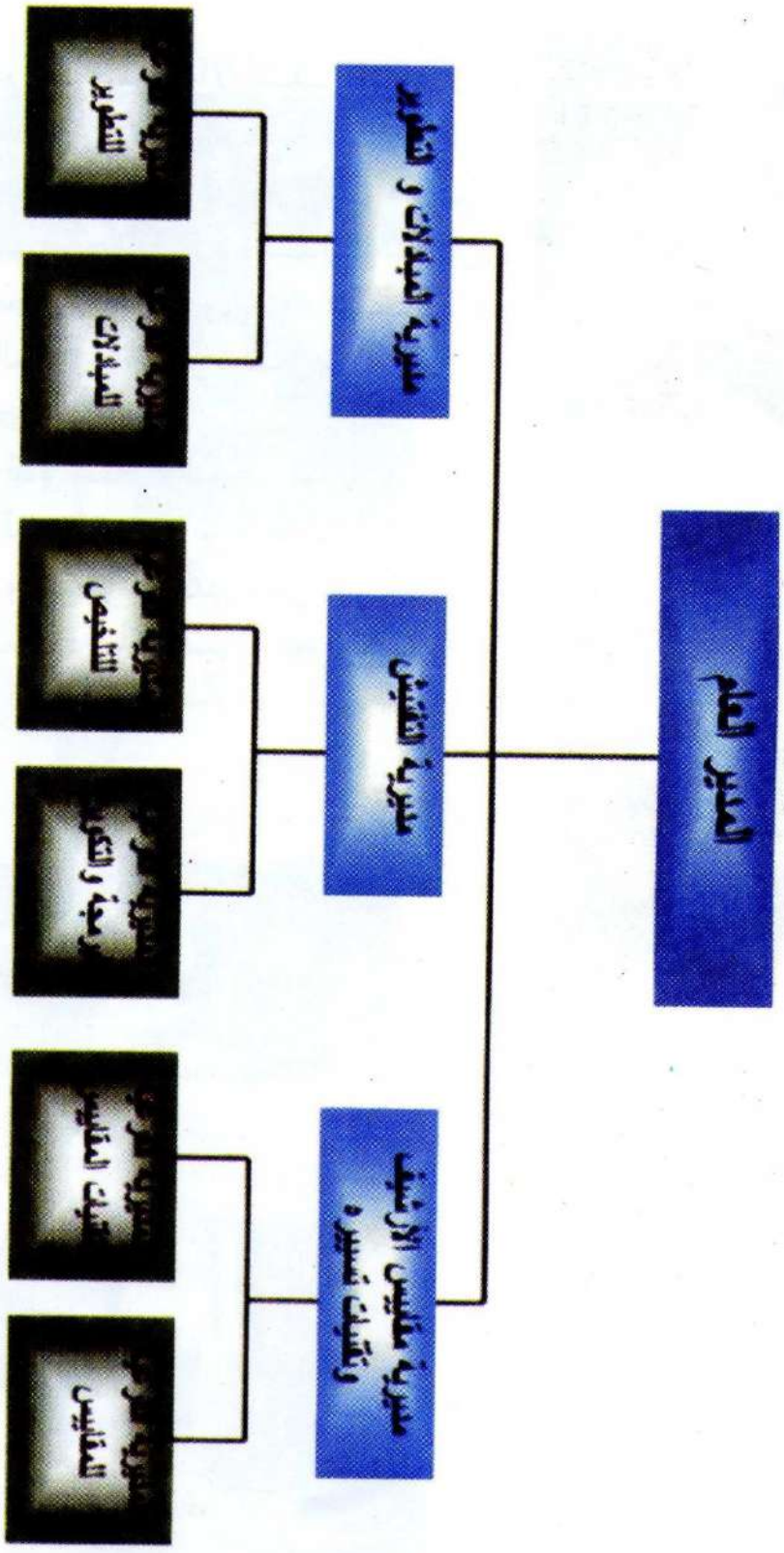
المدير العام
مديرية الحفظ
مديرية التثمين
مديرية تنظيم الأرشيف وتقييمه

المدير
الأمين العام
قسم الإدارة و الوسائل العامة
قسم تثمين الأرشيف و التكوين
قسم حفظ الأرشيف و المعالجة
مصلحة الميزانية و المحاسبة
خلية الميزانية
مصلحة الموظفين و الأجور
خلية الموظفين
مصلحة الوسائل العامة و الأمن
خلية تطوير المبادرات و الأنظمة
مصلحة التكوين و البحث
خلية التكوين
خلية المساعدة و التوجيه
مصلحة النسخ
خلية نسخ الأرشيف على الورق
خلية نسخ الأرشيف الأشرطة المغنطة
مصلحة تثمين الأرشيف
خلية تثمين الأرشيف على الورق
خلية تثمين الأرشيف الأشرطة المغنطة
مصلحة الترميم و التجليد
خلية الاستغلال
خلية الإعلام الآلي
خلية التطوير و التنشيط
مصلحة الجرد و التبليغ
خلية الاستغلال
خلية لحفظ و التبليغ

أولت السلطات العمومية أهمية خاصة لقطاع الأرشيف، قصد حمايته وتنظيمه واستغلاله.

وأصدرت النصوص القانونية و التنظيمية لتحقيق ذلك، أهمها:

- قانون 88-09 المؤرخ في 07 جمادي الثانية 1408 الموافق لـ 26 يناير 1988 و المتعلق بالأرشيف الوطني.

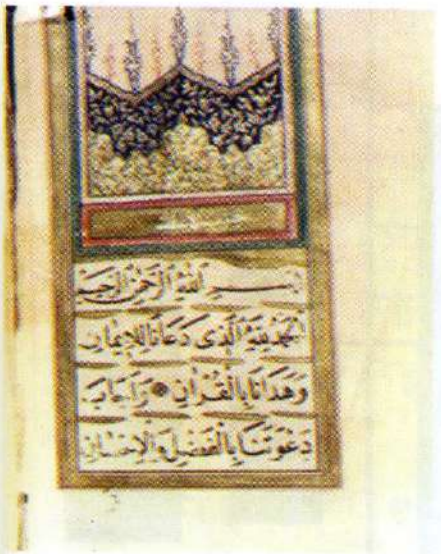

يتضمن هذا القانون خمسة أبواب هي:

- الباب الأول: أحكام عامة
- الباب الثاني: الأرشيف العام
- الباب الثالث: الأرشيف الخاص
- الباب الرابع: تحويل وحفظ الأرشيف
- الباب الخامس: أحكام جزائية

وستقدم النصوص القانونية والتنظيمية كاملة في الأعداد القادمة

تتمثل مهمة الأرشيف الوطني في حفظ ومعالجة التراث الأرشيفي الوطـــني بهدف استغلاله و تبليغه للجمهور، وفي هذا الإطار، فالأرشيف الوطني مكلف بـــ :

- تطبيق سياسة وطنية في ميدان الأرشيف وذلك في إطار توجيهات المجلس الأعلى للأرشيف الوطني.
- إعداد مخططات العمل و البرامج السنوية لقطاع الأرشيف ومتابعة تنفيذها
- إعداد برنامج لتكوين مستخدمي الأرشيف و تحسين مستواهم العلمي والتقني.
- إعداد النصوص التنظيمية و التقنية الضرورية لتنظيم العمل الأرشيفي وتحسينه.
- تمثيل الجزائر فـــي أشغال الهـــيئات الدوليـــة المتخصصة والمساهمة في الاتفاقات الدولية في مجال الوثائق و الأرشيف
- القيام بنشاطات علمية و ثقافية قصد التحسيس و التوعية بقيمة التراث الوثائقي.
- التكفل بتقويم الأعمال المباشرة في مجال الأرشيف و إعداد حصيلتها.
- إعداد المدونات وأطر الترتيب و إجراءات إلغاء المحفوظات ويتم ذلك بالتعاون مع الهياكل و المؤسسات المعنية.
- إنجاز الفهرس الوثائقي الوطني.
- المشاركة في القيام بعمليات التكوين في مجال اختصاصه.
- مراقبة عملية تسير المحفوظات الموجودة على مستوى أجهزة الدولة و الجامعـــات المحلية.
- حث المؤسسات العمومية و الهيئات التابعة للدولة على دفع وثائقها و أرشيفها فـــي الوقت القانوني المقرر لذلك.
- ممارسة حق الشفعة طبقا للقواعد و الإجراءات المعمول بها و المطالبة بالوثائـــق التي يتكون منها رصيد الأرشيف الوطني كيفما كان و أينما وجد ومهما كـــانـــت الحقبة الزمنية التي ينتمي إليها.

- اتخاذ جميع التدابير والإجراءات لاكتساب تقنيات الترميم و الاستنساخ و استعمال الإعلام الآلي.
- شراء المصادر الوثائقية ونقلها واستعارتها وتبادلها مع المؤسسات الوطنية والأجنبية
- ترتيب الأرشيف الخاص ذو الأهمية التاريخية و الحث على إيداعه طواعية.

إصدار دوريات ودراسات مختصة و مجموعات وثائقية وأدوات البحث.

- مراقبة عملية تسيير المحفوظات الموجودة على مستوى أجهزة الدولة والجماعات المحلية.
- مساعدة مختلف المؤسسات في مجال المحفوظات بناءا على طلبها وتبعا لوسائل المؤسسة وإمكانياتها.

يرجع تاريخ إنشاء المجلس الدولي للأرشيف إلى سنة 1910 حيث كان أول ملتقى دولي للأرشيف ببر وكسل في بلجيكا بمناسبة المعرض العالمي للأرشيف.

كان محتوى الملتقى يدور حول مناقشات تخص ميدان الأرشيف وخاصة عملية دفع الأرشيف من طرف الإدارات و قواعده، واحترام مبدأ الرصيد، وإنجاز وسائل البحث، وتسيير الأرشيف، وتكوين الأرشيفيين، وكيفية معالجة الأرشيف العمومي ، و الخاص ، والأرشيف السمعي البصري و كذلك ترميم الأرشيف بكل أنواعه.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح مشكلة كيفية إنقاذ الأرشيف و معالجته بطريقة علمية تقنية و مقننة حيث اقترحت لليونسكو برنامجا ثريا خاص بالأرشيف لإعطاء صبغة جديدة في ميدان الأرشفة و كذلك إنقاذ الأرشيف المنكوب خلال الحرب العالمية و حمايته من أضرار و خلفيات الحرب، وتخزينه و حفظه حسب قوانين الحفظ.

ووفقا لبعض الاقتراحات التي تقدمت بها الولايات المتحدة تم الإتفاق على أن ينشأ المجلس الدولي للأرشيف و ذلك في 09 جوان 1948 بمقر اليونسكو تحت رئاسة المدير العام للأرشيف الفرنسي "شارل سماران".

خلال الملتقى الدولي للأرشيف بباريس أيام 21-22 أوت 1950، قرر المجلس التأسيسي مايلي :

1. تبادل التجارب و الأفكار من خلال الملتقيات، بإنشاء دورية بعنوان "Archivum" منذ 1951 و كذلك المائدة المستديرة الدولية للأرشيف منذ سنة 1954 مع الذكر انه يقام تربص تقني دولي حول الأرشيف انشأ من طرف الأرشيف الفرنسي.

2.في نهاية عام 1959 و أوائل سنة 1960 تم التفكير في مشروع عمل خاص كدليل " مصادر تاريخ أمريكا اللاتينية" و إنشاء أول أمانة خاصة بالأرشيف بباريس عام 1963، و إعادة النظر في 1964 في القانون الأساسي بما يسمح بالتفتح على مشاكل دول العالم الثالث خلال المؤتمر الذي أقيم عامي 1966 و 1968.

هذا ما أدى إلى إنشاء أول فرع جهوي و كان خاصا ببلدان جنوب شرقي آسيا سنة 1968. (SARBICA)

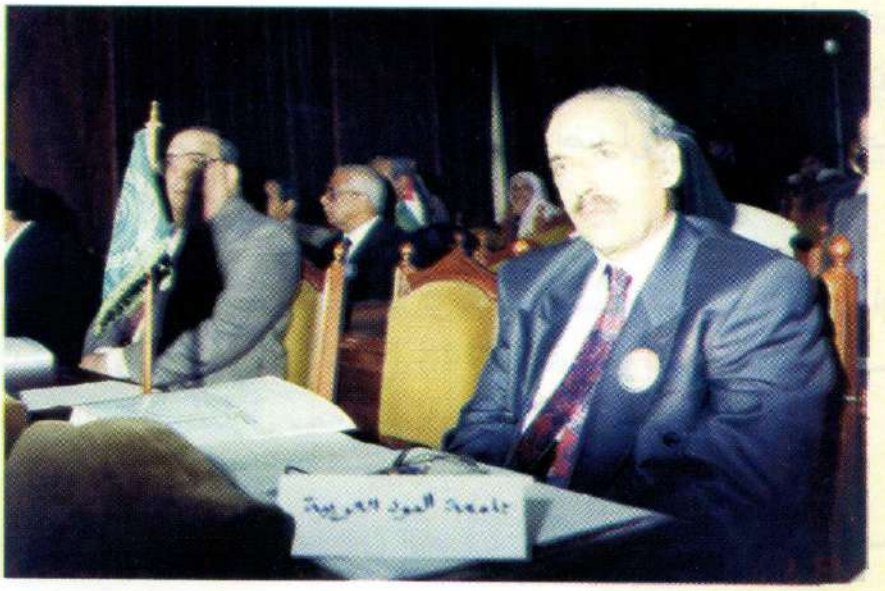

ندوة علمية حول مواصفات المباني الحديثة و التجهيزات-

الجزائر مركز الأرشيف الوطني -يومي 01 و 02 ديسمبر 1993

الفروع الإقليمية :

أدت مشاكل مصلحة الأرشيف في بلدان العالم الثالث إلى فكرة الفروع الإقليمية لكي يتسنى للمستودعات المختلفة للأرشيف والقائمين عليها للمشاركة بصفة حيوية في تبادل الخبرات على المستوى الدولي.

و هكذا أصبحت الفروع تشكل شبكة هامة تغطي كافة مناطق العالم و ذلك منذ افتتاح فرع إفريقيا الوسطى في 1982 م، و تتضمن منذ تأسيسها حسب الترتيب ، الفروع التالية :

- 1968 (SARBICA)الفرع الإقليمي لجنوب شرق آسيا.
- 1969 (ECARBICA)الفرع الإقليمي لشرق و وسط إفريقيا.
- 1972 (ARBICA)الفرع الإقليمي العربي.
- 1976 (ALA)جمعية أمريكا اللاتينية للأرشيف.
- (SWARBICA)الفرع الإقليمي لجنوب و غرب آسيا.
- 1977 (WARBICA)الفرع الإقليمي لغرب إفريقيا.
- 1981 (PARBICA)الفرع الإقليمي السلمي.
- 1982 (LENARBICA)الفرع الإقليمي لإفريقيا الوسطى.

في إطار تجسيد برنامج نشاطاتها الثقافية نظمت المؤسسة الوطنية للأرشيف سلسلة من المحاضرات، ألقاها دكاترة و أساتذة، حول مواضيع تتعلق بالأرشيف و التاريخ، جاءت على النحو التالي :

- محاضرة السيد عبد المجيد شيخي المدير العام للأرشيف الوطني حول موضوع : **منهجية البحث في أرشيف الثورة الجزائرية** يوم 30 /10 /2002
- محاضرة الدكتور إبراهيم مياسي، أستاذ التاريخ بجامعة الجزائر حول موضوع : **التوسيع الإستعماري في الجنوب الغربي الجزائري** يوم 24 فيفري 2003

قاعة المعارض بالأرشيف الوطني

- محاضرة الدكتور يوسف مناصرة، أستاذ التاريخ بجامعة باتنة، أمين عام إتحاد المؤرخين الجزائريين، حول موضوع:

التنظيم السياسي و الإداري للثورة الجزائرية يوم 16 أفريل 2003.

و لقد كانت هذه المحاضرات متبوعة بمناقشات واسعة و ثرية، سمحت للحضور بطرح أسئلتهم، و التعبير عن رؤاهم بخصوص المواضيع المعالجة.

هذا و لقد عكفت المؤسسة على تنظيم زيارات موجهة لتلاميذ بعض المدارس، و طلاب عدد من التكميليات و الثانويات و المعاهد، الهدف منها تحسيس و توعية هذه الشريحة من المواطنين بأهمية الأرشيف و دوره في المحيط التربوي، الثقافي، و الإداري.

كما ساهمت المؤسسة بصفة فعالة، في عدد من النشاطات الثقافية، المنظمة من طرف بعض المؤسسات على غرار الأسبوع الثقافي المنظم من طرف جمعية مشعل الشهيد و المتحف الوطني للمجاهد.

الملتقى العربي الأول حول تكنولوجية المعلومات و الأرشيف

نظم مخبر تكنولوجيات المعلومات بقسم علم المكتبات و المعلومات بجامعة منتوري بقسنطينة أول ملتقى عربي حول تكنولوجيات المعلومات و الأرشيف. وقد دام هذا الملتقى يومين من *21 إلى 2003/04/22*، شاركت فيه كل من جامعة دمشق ، والجامعة الأمريكية بالقاهرة ، و جامعة قسنطينة و الأرشيف الوطني الجزائري.

و كان الهدف من هذا الملتقى هو حماية التراث العربي و الحفاظ عليه مع مسايرة ومواكبة العصرنة و التكنولوجيات الحديثة، قسم اليومان من الملتقى إلى أربع جلسات، خصصت الجلسة الأولى للافتتاح بكلمة الترحيب بالمشاركين من طرف الدكتور عبد اللطيف صوفي، رئيس قسم علم المكتبات و المعلومات بجامعة منتوري بقسنطينة ومدير المخبر، و تلته كلمة الدكتور حميد خروف عميد كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ثم أعطيت الكلمة للسيد عبد المجيد شيخي المدير العام للأرشيف الوطني الذي نوه بدوره بأهمية تكنولوجيات المعلومات في الأرشيف الوطني والدور الفعال الذي يجب أن تلعبه في تسيير الأرشيف ، وأخيرا كلمة السيد عبد الوهاب شمام نائب رئيس الجامعة.

و كانت النقاط الأساسية التي تقدم بها رئيس قسم المكتبات بقسنطينة تخص حفظ التراث و المخطوط العربي بحيث حث على :

- إنشاء صندوق عربي لتمويل حماية التراث العربي و المخطوط.
- التنسيق مع المراكز العربية المؤهلة لهذه الحماية.
- إنشاء قواعد بيانات مصورة للمخطوطات العربية و نشرها عبر الشبكات الوطنية و الدولية.

تكوين هيئات علمية استشارية للعناية و صيانة المخطوطات في الدول العربية.

و أتضح في هذا الملتقى بأن هذه التكنولوجية هي حتمية لا مفر منها في تحقيق الأهداف العلمية و إلزام حضاري لمراكز الوثائق الجزائرية لتطبيق هذه التقنية كما تبين أن هناك مشاكل أخرى مثل تكييف التشريع الجزائري في ميدان الأرشيف ليأخذ هذه الجوانب في الحسبان .

و قد أثرى المناقشة بمداخلات ذات جوانب نظرية و تطبيقية لكل من الأساتذة:

الدكتور عبد اللطيف صوفي

الأستاذ محمد ميموني

الأستاذ نابتي محمد الصالح

الأستاذة سهام كريكة

السيد عبد المالك بن السبتي

الأستاذة صاري فاطمة الزهراء

الأستاذ كمال بطوش

الأستاذ محمد حامد

الأستاذ عبد الكريم بن شريف

الأستاذ كمال درواز

الأستاذ لخضر عمراني

الأستاذ احمد بودوشة

وقد أجمع المتدخلون على ملاحظة غياب العمل الموحد بين مؤسسات الأرشيف في الوطن العربي و عدم التنسيق بينها ، و هذا ما تم الإلحاح عليه في الأخير إذ تضمنت إحدى توصيات الملتقى التنسيق والعمل المشترك لحماية و خدمة التراث الأرشيفي و الثقافي معا.

و شارك الأرشيف الوطني بمداخلتين الأولى تحت عنوان : "التنظيم و المعالجة الفنية للوثائق في الأرشيف الوطني قدمتها السيدة سهام كريكة ، رئيسة قسم الحفظ و المعالجة و الثانية تحت عنوان "الميكروغرافية في الأرشيف الوطني قدمتها السيدة صاري فاطمة الزهراء ، رئيسة قسم تقنيات الأرشيف و التكوين.

أما المدير العام للأرشيف الوطني فقد ركز على الانشغالات السائدة و المشاكل العويصة الخاصة بالأرشيف الوطني بصفة عامة، و ألح على نقطة هامة هي أننا نواجه تحديات عالمية كبيرة و علينا لأن نغير نظرتنا نحو المعلومات و التراث و خاصة التراث العربي والوطني و أكد على أنه آن الأوان لوضع سياسة وطنية تحمي تراثنا وهويتنا من طغيان العولمة بمنظور الدول المتقدمة.

لقد نال هذا الملتقى نجاحا كبيراً من حيث التنظيم و الرعاية و حسن الاستقبال الذي حظي به المشاركون، و أتاح فرصا ثمينة لاحتكاك المشاركين على أن يكون هناك التعاون و التنسيق بين المؤسسات الوطنية و العربية و تبادل التجارب المعمول بها والمستعملة في ميدان تكنولوجيات المعلومات الحديثة و الاستفادة منها لتسيير التراث الأرشيفي.

اليوم الدراسي حول تعميم إستعمال بطاقة التشخيص:

اجتمع القائمون و المسئولون على أرشيف الإدارات المركزية و المؤسسات العمومية و كذا الولايات بمقر الأرشيف الوطني بتاريخ 3 جوان 2003 قصد مناقشة تعميم استعمال بطاقة تشخيص الوثائق الأرشيفية و كما تم إعدادها من طرف مصالح مركز الأرشيف الوطني و التي ستسمح بربط الاتصالات من جديد و تعزيز العلاقات بين مختلف أفراد الأسرة الأرشيفية ، و هذا عن طريق تبادل المعلومات، والتحسيس بأوليات الساعة، وبالأعمال التي شرعت فيها المؤسسة و فتح حوار بين المشاركين للوقوف على المشاكل التي يعيشها قطاع الأرشيف في الميدان.

بالإضافة إلى إطارات المؤسسة و موظفيها المختصين حضر هذا اللقاء :

1. بالنسبة للإدارات المركزية : الوزارات التالية

الدفاع الوطني، العدالة، المالية، التربية، الفلاحة،السكن و العمران،

تهيئة الإقليم و البيئة،العمل و الضمان الإجتماعي، الأشغال العمومية الثقافة و الإتصال، الشبيبة و الرياضة، التجارة، النقل، الصيد و الموارد البحرية ،الصحة، السكان و إصلاح المستشفيات، الصناعة، الشؤون الدينية و الأوقاف ، الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، البريد و تقنيات الإعلام و المواصلات.

2. بالنسبة للمؤسسات العمومية :

مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني، مجلس المحاسبة، المديرية العامة للأمن الوطني، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام و التوثيق،سوناطراك

3. بالنسبة للولايات :

الجزائر العاصمة، عنابة، عين الدفلى، البويرة، بشار، بجاية، البليدة، قسنطينة، الوادي، الطارف، قالمة، إليزي، جيجل، خنشلة، معسكر، ميلة، مسيلة، مدية، وهران، أم البواقي، ورقلة، غليزان، سطيف، سعيدة، سيدي بلعباس، تلمسان، تبسة، تيبازة، تمنراست، تيارت.

و من الملاحظ أن كارثة الزلزال الذي ألم بالمنطقة الشمالية من البلاد حالت دون حضور بعض الولايات و المؤسسات .

الأشغال التي ترأسها السيد بوجاقجي بومدين، مدير المبادلات و التطوير نظمت على النحو التالي :

- كلمة إفتتاحية للسيد شيخي عبد المجيد، المدير العام للأرشيف الوطني، تمحورت حول الإعلام، والتحسيس و تعبئة كل الأسرة الأرشيفية في إطار عمل متعدد الأشكال، متجانس و موحد،
- سياسة تقنين العمل الأرشيفي، قدمتها الآنسة تكور فضيلة، نائبة مدير تقنيات التسيير بالمديرية العامة للأرشيف الوطني.
- تجربة مؤسسة الأرشيف الوطني في عملية تشخيص الوثائق الأرشيفية قدمتها الآنسة كريكة سهام رئيسة قسم حفظ و معالجة الأرشيف، بمركز الأرشيف الوطني.
- التعريف بأهمية بطاقة التشخيص في حفظ و معالجة و تبليغ الأرشيف، تقدمت بها السيدة دحماني نوارة، رئيسة مصلحة الدراسات و البحث، بمركز الأرشيف الوطني.
- تحليل و تأليه البطاقة التقنية للتشخيص، مداخلة ألقاها السيد حملات إسماعيل، ممثل خلية الإعلام الآلي، بمركز الأرشيف الوطني.

هذه المداخلات المدعمة بوسائل إيضاح و كذا البرنامج و بطاقة التشخيص ودليل الأرشيف وضعت في ملف قدم لكل مشارك بعد ملئه استمارة استعلامية و كما تم عرض فيلم وثائقي حول طريقة التكفل بالأرشيف بمركز الأرشيف الوطني.

بعد ذلك فتحت المناقشة عامة أثناء الجلسة المسائية، و اختتمت الأشغال على الساعة الرابعة بعد الزوال من طرف المدير العام للأرشيف الوطني، هذه المناقشة التي لم تكتف بالموضوع المسجل بجدول الأعمال بل سمحت بالوقوف على المواضيع التالية :

- التعمق في المواضيع التي
- عولجت في الصبيحة.
- تبادل التجارب و المعلومات فيما يخص إطار تصنيف أرشيف ما بعد الاستقلال.
- عرض حالة تطور الأشغال الخاصة بالمصادقة على القوائم الشاملة لوثائق الأرشيف.
- مكانة الأرشيف كعامل أساسي في المحافظة على الذاكرة الوطنية و هذا بفضل وثائق و أوعية أرشيف أصلية لا تتغير في وسط وسم بالتطور التكنولوجي.
- ضرورة تصوير وثائق الأرشيف على الميكروفيلم أو ترقيمها كإجراء عاجل
- الطرق المثلى لمباشرة نشاطات تسيير الأرشيف من طرف المؤسسات و الإدارات.
- الصعوبات التي يواجهها كل مسير عند تعيين موظف أرشيف وقلة الإجراءات في هذا الميدان.

و مما لا شك فيه أن هذا الملتقى سوف تليه ملتقيات أخرى على المستوى الجهوي أو المحلي، و على أي حال فإن شبكة الأنترنات و هذه النشرية و المجلة العلمية للأرشيف التي ستصدر قريبا ستسمح بإبقاء علاقة دائمة بين مختلف المعنيين وكذا انطلاق الأعمال التي تتطلب جهودا موحدة لتحقيق عمليات على نطاق واسع مثل تلك التي تتعلق بتسجيل الذاكرة الوطنية التي ستجرى قريبا و التي شرح المدير العام بعض جوانبها في كلمته الافتتاحية.

و فيما يخص الموضوع الرئيسي فسيتم إعداد منشور يحدد الإجراءات الموحدة التي ستبلغ لجميع الإطارات على المستوى المركزي و في الجماعات المحلية..

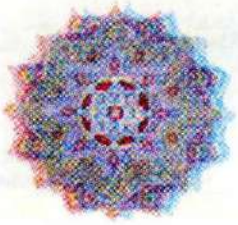

عملية التشخيص

إن الهدف الرئيسي من عملية التشخيص هو الاستجابة إلى حاجيات المستعمل من جهة ومعرفة محتوى كل الوحدات المكونة للأرصدة من جهة أخرى ، و بما أن هناك أرصدة هامة جدا لم يتم التعرف عليها فإن ذلك كان عائقا كبيرا في عملية التبليغ التي تعتبر إحدى المهام الأساسية للأرشيف الوطني. بعد جلسات عملية و علمية تضمنت كيفية تسيير العملية قرر المدير العام تحت إشراف قسم الحفظ و المعالجة انطلاق العملية يوم 14 أكتوبر 2002.

و في نفس الوقت قام القسم بالتعاون مع خلية الإعلام الآلي بإنجاز بطاقة وصفية للوثيقة تسمح للأرشيفي بوضع معلومات كافية في الخانات المناسبة لها و بعد ذلك تسجل هذه الأخيرة على الحاسوب.

شملت عملية التشخيص في البداية أرصدة الفترة الاستعمارية التي كان قد شرع العمل فيها من ذي قبل فبلغ عدد العلب المشخصة 7993 علبة ، أما عدد العلب الخاصة بالأرصدة المدفوعة بعد 1962 فبلغ 27094 علبة فالمجموع الكلي هو 35087 علبة.

و في 15 جويلية 2003 أي في ظرف 10 أشهر تم التشخيص لكل الأرصدة المبرمجة لذلك، مع العلم أن الأرشيفين كلفوا بمهام أخرى موازية مع ذلك (المعارض ، التكوين ،...)

ويمكن تقييم عملية التشخيص الاستعجاليةبأنها ناجحة و وصلت إلى الأهداف المسطرة لها منذ البداية :

- جمع و حصر المعلومات لعدد معتبر من الأرصدة
- معرفة محتوى كل الوحدات
- إمكانية البحث و التبليغ عن طريق بطاقات التشخيص في إنتظار المعالجة النهائية و كذا البحث عن طريق الإعلام الآلي.

و قد مكنت العملية من التحقق من حقيقية بعض الأرصدة التي تبين بأنها لا تحتاج إلى المعالجة العلمية بل يكتفي فيها بالوصف السطحي .

و إنتهت أخير ا العملية قبل الأجال المحددة لها أي 30 جويلية 2003 مع التنويه بالمجهودات التي بذلت من طرف الأرشيفيين خلال هذه المدة ، بالإضافة إلى ذلك سطرت أعمال أخرى لإتمام هذه العملية. و في ما يلي قائمة الأرصدة المشخصة من 14 أكتوبر 2002إلى غاية 15 جويلية 2003.

مديرية المالية	2959 علبة
مديرية الأشغال العمومية	765 علبة
مديرية الفلاحة	160 علبة
مديرية الإقتصاد	400 علبة
مديرية الصحة	300 علبة
مديرية الأقاليم الجنوبية	530 علبة

قـائـمـة الأرصـدة المشـخـص(تـابـع)

مديرية الوظيف العمومي	862 علبة
الغرفة التجارية و الإقتصادية- الجزائر	667 علبة
أرصدة ذات مصادر مختلفة	1359 علبة
المجموع :	**7993 علبة**
خزينة قسنطينة	1871 علبة
وزارة الداخلية	2094 علبة
وزارة السياحة	2630 علبة
الوزارة الأولى	8356 علبة
جبهة التحرير الوطني	11835 علبة
رصيد من مختلف المصادر	208 علبة
المجموع :	**27094علبة**
المجموع الكلي :	**35087علبة**

التكوين

يعد التكوين من أهم نشاطات المؤسسة و انشغالها الرئيسي، ويمكن اعتباره أولا و قبل كل شيء استثمارا ضروريا لممارسة مهنة تتطلب إعدادا متنوعا متوازنا و متخصصا معا :

- متعددا لكون الأرشيفي إداري في الوقت نفسه، يعرف جهاز الدولة و إداراتها والظواهر الاجتماعية و تاريخ البلاد و العلاقات الدولية و اللغات الأجنبية، عليه أن يساير بصفة منتظمة تطور الإجراءات و آليات و طرق الإعلام الحديثة.
- متخصص لأن من واجبه إتقان تقنيات تشخيص و تصنيف و معالجة و حفظ الوثائق و السندات الأخرى الخاصة بالأرشيف.

و يعود انشغال المؤسسة بهذا المجال إلى غياب هيكل تكويني جامعي مختص بالأرشيف بالوجه اللائق، و بالتالي فإن خصوصية العمل الموكل للأرشيفي تبقى غير كافية للتكفل بهذا المطلب. فالمخطط الذي تقترحه المؤسسة للسنوات القادمة يتمحور على ضرورة القيام بأعمال ملموسة، مرصودة للتكفل السريع بالمهام الأساسية و أخرى جوهرية من شأنها إعادة النظر في التكوين الأرشيفي في جملته و كذلك تحسين وضعية العمال الذين يمارسون هذه المهنة.

لهذا أنشأت في المديرية العامة للأرشيف الوطني لجنة تفكير و دراسة مهمتها النظر في التكوين الأرشيفي، و البرامج التي يجب أن تعتمد من طرف المؤسسات التكوينية وتضم بالإضافة إلى مؤسسة الأرشيف الوطني، وزارات التعليم العالي و البحث العلمي والتكوين المهني، والمديرية العامة للوظيف العمومي، ومعهد علم المكتبات و جامعة التكوين المتواصل.

و قد انطلقت أشغال هذه اللجنة في نهاية افريل 2003و هي الآن بصدد إعداد تقريرها النهائي.

و من ناحية أخرى قامت مؤسسة الأرشيف الوطني بدورة تكوينية خاصة بأرشيفي وزارة المجاهدين و ذلك في مدينة القالة بولاية الطارف ، و ضمت هذه الدورة أرشيفي الولايات في قطاع المجاهدين و كذلك أرشيفي الإدارة المركزية من نفس الوزارة . وقد تمت الدورة حسب برنامج مسطر و متفق عليه بين الأرشيف الوطني و وزارة المجاهدين ، و دامت 15 يوما .

كما نظمت دورة أخرى لفائدة قطاع الصحة في مستشفيات العاصمة و ضواحيها احتضنتها مؤسسة الأرشيف الوطني لمدة أسبوع ، كانت مناسبة لطرح مسألة أرشيف المستشفيات ، و هي من المسائل التي لم يتم بعد التطرق إليها و وضعها ضمن اهتمامات الإدارات المعنية .

و تدرس مؤسسة الأرشيف الوطني بعض الطلبات من الإدارات و المؤسسات العمومية لتنظيم دورات مماثلة .

أما فيما يخص تكوين الأرشيفيين بتطبيق سياسة التكوين المتواصل ، فإن المسألة عولجت من ناحيتين:

- الأولى تتمثل في تمكين الأرشيفيين من رفع مستواهم العام و ذلك بتمكينهم من المشاركة في الأيام الدراسية التي تنظم من حين لآخر من طرف مؤسسات ذات صلة بقطاع الأرشيف أو المكتبات ، أو غير ذلك مما يزيد من كفاءات الأرشيفيين والتقنيين في المؤسسة
- الثانية و تتمثل في التربصات الى تتاح من طرف مؤسسات أو من طرف دول مثل فرنسا و التي تشارك فيها مؤسسة الأرشيف الوطني كلما فتحت.

و أخيرا فإن المؤسسة ستباشر قريبا تعليم اللغة الإنجليزية لصالح موظفيها .

نشاطات التفتيش

إن مهمة التفتيش من المهام الكبرى في مؤسسة الأرشيف الوطني ، ذلك أنها لا تهدف إلى المراقبة بالمعنى التقليدي ، أي أن جانب الردع و العقوبة ليس أساسيا بقدر ما هو مهم أن تلتزم الإدارات العمومية بتطبيق التشريعات الخاصة بقطاع الأرشيف . وعليه تضطلع مديرية التفتيش بمهمة الإشراف و المتابعة بالنسبة لتسيير الأرشيف وتقدم التوجيهات المناسبة ، و كذا التوضيحات اللازمة بالنسبة اتطبيق التشريعات و اللوائح الخاصة بقطاع الأرشيف بحثا و سعيا إلى التنسيق و الانسجام و توحيد طرق التسيير، وبالتالي إرساء تقاليد راسخة بالنسبة :

1. لاحترام الأرشيف
2. لتنظيم الأرشيف
3. لحفظ الأرشيف
4. لتقديم الأرشيف للباحثين و الدارسين

و في هذا الصدد نظمت مديرية التفتيش مهام استطلاعية شملت العيد من الإدارات المركزية و كذلك بعض الولايات ، و ستنظم قريبا عملية واسعة خاصة بالولايات و البلديات قصد وضع صورة حقيقية لما يجري في هذا القطاع . و ستمكن العملية من إعداد البرامج المناسبة سواء بالنسبة للتسيير اليومي للأرشيف أو بالنسبة لسياسة التكوين التي تعكف المؤسسة على وضع اللمسات الأخيرة لها حتى تواجه كل الحاجيات في ميداني التسيير و التكوين .

إن مهمة التفتيش تتجاوز جانب المراقبة إلى مجال أوسع و هو التوجيه و الدعم الواجب تقديمهما للإدارة وهذا جزء من الخدمة العمومية التي تقدمها المؤسسة.

تبذل المؤسسة الوطنية للأرشيف جهدا خاصا من أجل ربط علاقات التعاون المتينة مع دور الأرشيف العربية و الأجنبية ، و ذلك قصد إحداث قنوات تعاون في مختلف المجالات فضلا عن التبادل الوثائقي والمعلوماتي. و انصب الحرص بالخصوص على مجالي التكوين و رصد المدخرات من الأرشيف الجزائري أو الذي يهم الجزائر بصورة عامة لدي أطراف مختلفة و خاصة مع الطرف الفرنسي.

لذلك بودلت الزيارات وأجريت محادثات و وقعت مذكرات تفاهم أو اتفاقيات تعاون كانت جميعها مثمرة وبناءة ، وكان ذلك على النحو التالي:

- زيارة وفد جزائري إلى جنوب إفريقيا وزيارة وفد جنوب إفريقي للجزائر، وقعت بالمناسبة اتفاقية تعاون وتبادل خبرات خاصة في ميدان الحفظ و الترميم السمعي البصري،
- زيارة وفد هام من الأرشيف الفرنسي و زيارة وفد كبير من الأرشيفيين الجزائريين إلى فرنسا لمواصلة بحث مسألة ترقيم عقود الحالة المدنية ، وكانت العملية متبوعة بزيارة لمديرة الأرشيف الفرنسي ، تم خلالها إعداد مشروع مذكرة تعاون في شتى المجالات و خاصة التكوين ، و كذلك مواصلة المباحثات حول الأرشيف الجزائري الموجود في فرنسا.

وفد الأرشيف الفرنسي

♦توقيع مذكرة تعاون مع مؤسسة الأرشيف السوداني

♦اتصالات مكثفة مع السفارات الجزائرية في الخارج قصد رصد الأرشيف الجزائري الموجود في البلدان الأجنبية و إعداد الوسائل لاسترجاعه أو الحصول على نسخ منه .

♦تجري الجهود حاليا من أجل تحويل مقر " المركز العربي للوثيقة الافتراضية " من دمشق إلى الجزائر بعد الموافقة على أن يكون مقره النهائي في مؤسسة الأرشيف الوطني الجزائري ، ويرمي هذا المركز إلى إحداث شبكة أرشيف عربية يمكن من خلالها لكل من يهمه الأمر من الباحثين والدارسين الإطلاع على الوثائق الأرشيفية العربية على شبكة الانترنيت .

♦بدء اتصالات مع المجموعة الأوروبية للمشاركة الأرشيف الوطني في إنشاء شبكة معلوماتية تخص بلدان البحر الأبيض المتوسط على غرار المركز العربي للوثيقة الافتراضية.

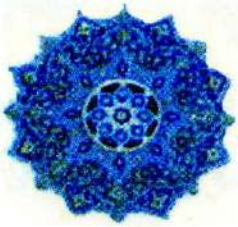

أرضية عملية تسجيل الذاكرة الوطنية

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن " الذاكرة الوطنية" و رافق ذلك استعمال مصطلحات كثيرة أريد بها الترادف أحيانا والاختلاف أحيانا أخرى. و من هذه المصطلحات " التاريخ " وطرحت بنفس المناسبة مسألة العلاقة بين "الذاكرة" و "التاريخ" في حالة اعتماد الموقف القائل بالفرق و التفريق بين "الذاكرة" و"التاريخ ". من جانب أخر لابد من طرح موضوع " الذاكرة " من مستويين، المستوى الفردي و المستوي الجماعي. ذلك أنه لاشك في وجود ذاكرة فردية هي كلما تراكم عند الفرد من معرفة و تجارب إلى غير ذلك . أما الذاكرة الجماعية فأنها محل مناقشات حادة نظريا وعمليا، مما يستوجب تحديد محتوى المفاهيم و التدقيق في المستوى المعني.

إن هذا الحوار بين المصطلحات إن صح التعبير، يجب أن يبدأ من طرح بعض الأسئلة :

- ما هو محتوى الذاكرة الوطنية
- العلاقة بين الذاكرة الفردية و الذاكرة الجماعية
- هل الذاكرة الجماعية و الذاكرة الوطنية هي شيء واحد
- الفرق بين الذاكرة و التاريخ
- الذاكرة كشاهد أو كشهادة
- التاريخ كوعاء يتجاوز الشهادة و لكنه لا يقصيها دون مبرر بل يتعامل معها قبولا أو رفضا.

هذه الأسئلة تستوقفنا لنضع منهجية للتعامل مع الذاكرة على أساس أننا :

- لا نريد مند البداية تشكيل الذاكرة الجماعية أو الوطنية ، لأن هذا ليس من الأدوار أو المهام التي نقوم بها
- لا نريد الحلول محل العمل العلمي الذي يتمثل في كتابة التاريخ. و أنما نعمل على توفير كل الشروط الممكنة لتسهيل عمل المؤرخين.

من هنا و في هذه المرحلة من النقاش، يمكن أن نركز على المقدمات الضرورية لتحديد مجال عملية تشكيل الرصيد المبعثر حاليا و تجميعه وتنظيمه ليصبح المادة الخام للذاكرة الوطنية، وليصبح بذلك أيضا مصدرا من المصادر التي تمكن المؤرخ خصوصا و علماء الاجتماع بمفهوم كافة العلوم الأجتماعية، من استعمالها في مجال اختصاصهم المختلفة.

إن هذه المقدمات تتعلق أساسا بتحديد :

1. نوعية الشاهد
2. نوعية المعلومات المخزنة في الذاكرة و التي قد تشكل مادة قابلة للتسجيل

و من البديهي أن مقدمة المقدمات تبقى هي :

- ما هي الذاكرة
- و لماذا تسجيلها

فإذا كان الأمر واضحا شيئا ما بالنسبة لأسباب تسجيل الذاكرة ، فان المسألة تبقى معقدة بالنسبة لماهية الذاكرة" لأن التحديد هنا هو العنصر الأساسي لتبرير السبب أو الأسباب. و كذلك لتحديد المجال المعني بالتسجيل و كل ذلك يتحكم في عملية تحديد الوسائل المختلفة لإنجاز العملية.

إذا انطلقنا من تعريف بسيط و أولي يمكن القول أن الذاكرة هي تراكم ذهني لذكريات متنوعة تغدي التصورات والتخيلات المختلفة و تلعب دور الإسمنت الذي يجمع بين الأفراد في مجموعة بشرية قد تتسع إلى درجة تحدث هذا التماسك دون التعارف أو الاحتكاك المباشر . و تساهم هذه التراكمات في توجيه النشاط البشري فرديا كان أم جماعيا.

لذلك يستعمل مرادف لكلمة " الذاكرة " و هو " الخبرة" أو " تجارب الحياة " إلا أنه من الضروري التمييز بين الذاكرة كخزان و الخبرة كتوظيف واستعمال كل ما هو مخزن . فالذاكرة كم معين و الخبرة انتقاء من هذا الكم ، مما يجبرنا على التمييز بين التخزين و بين التصنيف و التنظيم بحيث يستعمل الإنسان الجزء الضروري والمطلوب عند الحاجة بينما المتبقي يبقى مخزنا وقد يتناساه الفرد و كأنه غير موجود . و هذا الأمر وحده يثير كثيرا من المسائل منها :

1. أن الذاكرة ليست خزانا مستقلا و لكنها تعمل في تفاعل مع جميع خلايا المخ، فتتأثر و تؤثر. لذلك فأنها تعمل حسب الطلب من جهة، و من جهة أخرى تعمل حسب المحيط الذي يعيش فيه الفرد فهي انتقائية و مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمشاعر و الأحاسيس.
2. ولهذا السبب بالذات ، فإن الذاكرة ليست مجردة أي أن المعلومة عند طلبها تمتزج بالأحاسيس التي تسيطر على الإنسان وقت الطلب، بل قد تمتزج بأحاسيس سابقة كانت هي الأخرى من ضمن مخزون الذاكرة.

هذان العنصران هما من ضمن العناصر التي يجب أن تكون حاضرة دائما عند التعامل مع الذاكرة، خاصة إذا انتقلنا من التعامل مع الذاكرة كـ " ملكة " شخصية و كحقيقة بيولوجية و فزيولوجية. إذا انتقلنا أذن من هذا المستوى الفردي إلى المستوي الجماعي بحثا عما يسمى بالذاكرة الجماعية التي يمكن أن تحصر في حدود إقليم دولة و شعب فيطلق عليها " الذاكرة الوطنية " لا يمكن أن نغفل هذه العوامل و المؤثرات المختلفة.

فمن ناحية التمثيل و التشخيص أي من ناحية التعبير الخارجي يمكن تجسيد الذاكرة الجماعية أو الذاكرة الوطنية في التظاهرات المختلفة التي تهدف إلى مقاومة ما يسمى " بذاكرة النسيان" و التي يقصد منها تغذية الذاكرة الجماعية، لأن أحسن تعبير عن هذه التغذية و تنمية الشعور الجماعي هو اللقاء بين الناس حول موضوع محدد يتم طرحه بنفس الطريقة و يقصد منه "التذاكر " و" لتذكر" .

فهل يرتبط الأمر بوضع عاشه أصحابه ولا يريدون نسيانه، أم أن هؤلاء يريدون أن " يقتنع " به الآخرون ليدرجوه في مخزونهم فيصبح بذلك جزءا من ذاكراتهم الشخصية و هكذا تتم الاستمرارية. و هكذا أيضا يتم الاحتفاء بأحداث لم نحضرها و لم نعشها، و رغم ذلك هي حية فينا بل دمجناها في كياننا فصارت جزءا منا. إن الأمر يحمل في كل الحالات معان مختلفة و له مغزى عميقا يؤدي وظيفة سامية في المجتمع يقترن فيها الفخر و الاعتزاز ، و كذلك التكريم و التخليد ، و أخيرا حمل الأجيال الصاعدة على تقدير جهود الأجيال السابقة.

فالذاكرة بهذا المعنى و هذا المحتوى قوية الأثر في التصرف اليومي. لكن إذا كانت الذاكرة بهذا الحضور المكثف وبهذا التأثير في توجيهنا بل في رسم توجهاتنا المستقبلية أليست نوعا من التخدير قد يؤثر سلبا على المجتمع ، قد يكون ذلك إذا سيطر الماضي و استبد، ثم إذا كانت الذاكرة بهذا الحضور فما الفائدة في البحث عن روافد أخرى لمعرفة الماضي و التي هي الأخرى سيتم من خلالها تقويم الوجهة و تحسين السلوك و التعامل و تقوية الشعور بالتماسك في المجتمع . ما الفائدة من دراسة التاريخ إذا كانت الذاكرة الفردية و من خلالها الذاكرة الجماعية تقوم بالمطلوب و تحقق المرغوب.

لقد أوضحت أن الذاكرة تتأثر و تؤثر، و هناك عوامل عديدة توظف عند استعمال الذاكرة لذلك فإن العوامل الشخصية أقوى من العوامل العلمية عند إعمال الذاكرة، و لا يكفي هنا إعمال العقل و المنطق لكبح جماح العواطف والمشاعر حتى لا تؤثر على مخزون الذاكرة ، مما يطرح بحدة مسألة الموضوعية وكذلك مسألة الحقيقة التاريخية فيما ترويه الذاكرة بل و يطرح أيضا مسألة العلاقة بين الذاكرة و التاريخ ذلك أن للتاريخ كعلم ، له قواعده و قوانينه ولا تأخذ بها الذاكرة لسبب بسيط هو أن الذاكرة تتلقى بدون جهد المعلومات أو عناصر المعرفة كما يسميها علماء الاجتماع ، فهي تتلقاها سواء كان الإنسان المعني فاعلا مشاركا في الأحداث الخارجية حال وقوعها وسيرها أم كان مجرد شاهد أم كان أيضا مسجلا لما وصل إليه من معلومات لم يشارك في مجرياتها ولم يحضرها بل وصلت إليه عن طريق الرواية.

أما التاريخ ، فبالرغم من أنه سجلّ لأحداث مضت فإنه لكي يحول ما هو مسجل إلى تاريخ ، يحتاج إلى "تصنيع" أي إلى عملية متكاملة تحتوى على مراحل لا بد منها يخضع فيها الحدث إلى سلسلة من الإجراءات ليتحول الحدث كمعلومة إلى واقعة تاريخية تدرج في سياق يحاول فيه و من خلاله " الخبير " الوصول إلى حقيقة ما وقع. فالصناعة التاريخية تعمل جاهدة على استرجاع الأحداث وتركيبها و تقييمها كما وقعت في الحقيقة أو أقرب ما تكون من الحقيقة، بينما تعمل الذاكرة بطريقة أخرى تعتمد أساسا على التسجيل و إعادة التسجيل و استرجاع المسجل بعملية " التذكر " مع كل المؤثرات التي ذكرناها آنفا .

و هناك ملاحظة هامة لا بد منها هنا ، و هي أن مخزون الذاكرة غير ملموس و غير مادي و يخضع لكيمياء المخ ، بينما مخزون التاريخ مادي يمكن التعامل معه ماديا. فالتاريخ أو يلحق تعبير فلا "صناعة التاريخية" لا تتعامل مع الأحداث التاريخية بل إنها تتعامل مع ما يدل على أن هذه الأحداث قد وقعت فعلا و يتعلق الأمر بالوعاء الذي يحتوي على الأحداث و الذي يمكن الوصول إليه و التعامل معه ماديا و يمكن الإطلاع عليه ، وهو ما يطلق عليه اسم المصادر التي يتم التعامل معها قصد ترتيب و تصنيف محتواها ثم التحقق من صحة هذا المحتوى عن طريق الدراسة والبحث و المقارنة وإعمال القواعد و القوانين الخاصة بعلم التاريخ . و إذا كان هذا العمل من الصناعة التاريخية لا يخلو من جوانب ذاتية قد تؤثر في الحكم النهائي أو الصيغة النهائية للصناعة التاريخية و هي الكتابة التاريخية ، إذا كان ذلك ممكنا ، لأن الصناعة التاريخية هي الأخرى عمل بشري له ما له و عليه ما عليه فإن عيوبه و نقائصه دائما محدودة و نسبية قد يخف أثرها من خلال طبيعة الكتابة التاريخية نفسها و هي أنها دائما كتابة مؤقتة قابلة للمراجعة من طرف المؤرخين.

فأين تقع أذن الذاكرة من الصناعة التاريخية إذ أن كلا منهما يطمح ليكون "التاريخ" كله و ليس سواه.إن الذاكرة و التاريخ يعمل كل منهما في مستوى يختلف عن الآخر ولكنهما يلتقيان في أن الواحد منهما – و هو الذاكرة – قد يكون دليلا للآخر في أنه ينقل إليه العوامل النفسية التي لا يجدها التاريخ بين طيات مراجعه ومصادره. هذه العوامل التي تعطي طابعا خاصا للصناعة التاريخية في أنها تعني مجموعة بشرية معينة تجمع بينها من الأواصر ما يجعلها تنتمي إلى مرجعية واحدة بكل مكوناتها ، فيجد المؤرخ ، صاحب الصناعة التاريخية ، نفسه منساقا إلى تلك العوامل ، فيعمل في إطارها مع التقيد بقواعد وقوانين صناعته ، إذ يكون مطلوبا منه التوفيق بين " البحث عن الحقيقة " والتقيد بالموضوعية مع مراعاة متطلبات الانتماء وغير ذلك من العوامل التي تضفي على المجموعة البشرية المعنية بكل من الذاكرة و التاريخ الخصائص التي تميزها عن مجموعات أخرى.

نحن نعني بطبيعة الحال و في هذا المقام الصناعة التاريخية الوطنية أي المقيدة في إقليم معين مع ما يتطلبه ذلك ، كما نفترض هنا أيضا أن المؤرخ ينتمي إلى المجتمع الذي يؤرخ له.

من هذا المنظور تظهر أهمية تحديد مضمون الذاكرة المطلوب تسجيلها ، وكذلك نوعية الشهود المطلوب التقرب منهم لـ" *يفرغوا ذاكرتهم*" حتى تقدم للمؤرخ و لعالم الاجتماع –في كل الاختصاصات الاجتماعية – حتى تتخذ كمادة للدراسة والتحليل ، و حتى تجد فيه الأجيال القادمة عوامل التماسك المطلوبة لاستمرارية الشخصية الجماعية التي نطلق عليها" *الشخصية الوطنية*".

ملاحظة: هذه الأرضية قدمت لمجموعة من الشخصيات و المثقفين للمناقشة و الإثـراء. وكان موضوع اجتماعات عديدة شارك فيها أرشيفيو و إطارات الأرشيف الوطني ، و يمكن لكل من يهمه الأمر أن يدلي بدلوه لإثرائها لتشكل الأرضية الكاملة التي ستعتمدها عملية التسجيل عند انطلاقها.

بقلم عبد المجيد شيخي

الأبواب المستقرة :

- الافتتاحية
- نشاطات المؤسسة
- التشريعات في ميدان الأرشيف
- زاوية الأرشيفي
- ماذا تعرف عن ...؟
- التقنيات الأرشيفية
- المقاييس الأرشيفية
- رزنامة النشاطات الثقافية و العلمية
- قرأت لك
- الذاكرة الوطنية

ملاحظة سيتضمن كل عدد من النشرية بطاقات خاصة بمادة من المواد العلمية الخاصة بمهنة الأرشيفي يمكن جمعها في النهاية لتكون بطاقية متكاملة يحتاجها كل أرشيفي في أداء مهامه.

إلى كل الأرشيفيين

إن مؤسسة الأرشيف الوطني هي مؤسستكم، وهذه النشرية نشريتكم وهي في خدمتكم، وصفحاتها مفتوحة لكم لتقديم آرائكم، وثمرات عملكم، وخلاصة تجربتكم، تعميما للفائدة، وتوسيعا لآفاق المعرفة، وترسيخا لتقاليد احترام الوثيقة، إرساء لدولة القانون.

إننا نسعى جميعا إلى أداء خدمة عمومية شرفة، ونعمل جاهدين على حماية تراثنا الذي طالما عبثت به الأيدي و يقع علينا عبء وواجب جمعه أينما وجد، وحفظه وتقريبه للباحثين و الدارسين.

إن مجهودنا يكون مشكورا عند الأجيال القادمة إذا نحن برهنا بالنية الصادقة، و العمل الدؤوب، والإخلاص المطلق، و التفاني في أداء الواجب، كل في موقعه، أنبل ما يكون أداؤه.

والله ولي التوفيق

الأرشيف الوطني الجزائري

الأرشيف الوطني
همزة الوصل بين
الماضي
و الحاضر

مركز الأرشيف الوطني
38 شارع حسان بن نعمان بئر خادم-الجزائر